PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Hayat**
DATE:	**19-November-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**267,370**
TITLE :	**Head of Production at Total to Al Hayat: We have decreased our investments in exploration**
PAGE:	**12**
ARTICLE TYPE:	**TOTAL News**
REPORTER:	**Randa Taqey Al Din**

VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

TOTAL
COMMITTED TO BETTER ENERGY

PRESS CLIPPING SHEET

لم يستبعد العمل في إيران بعد رفع العقوبات

رئيس الإنتاج في "توتال" لـ"الحياة": خفّضنا الاستثمارات في التنقيب

باريس – رندة تقي الدين

■ أعلن رئيس التنقيب والإنتاج في شركة «توتال» الفرنسية آرنو برويـاك، أن الشركة تعتمد «ضبط النفقات منذ سنة، في ضوء انخفاض سعر النفط والغموض في آفاق تطوره والفترة التي سيستغرقها هذا التدني في السعر». وأوضح في حديث إلى «الحياة»، أن ضبط النفقات «يعني تقليص نمطها وكذلك استثماراتنا التي تتألف من شقين، أحدهما خفض موازنة التنقيب في شكل ملموس بنسبة ٣٠ في المئة مقارنة بعام ٢٠١٤»، موضحاً أن ذلك «يرتبط بتراجع الأسعار». وفي ما يتعلّق بالشق الثاني من «مشاريعنا»، لفت إلى أن «المشاريع الكبيرة في المياه العميقة التي تتطلّب بنية تحتية ضخمة في عمق البحار، يصعب وقفها بعد إطلاقها، مثل كارمبو في أنغولا وإيجيا في نيجيريا». لكنه أعلن أن الشركة «حريصة دائماً في سياساتها الاستثمارية على اختبار هذه المشاريع بأسعار تقلّ عن مئة دولار للبرميل، حتى لو كانت جدواها أقل في حال بقي سعر البرميل على مستواه الحالي».

وأشار برويـاك إلى «بدء الإنتـاج في المشروعين عام ٢٠١٧ ومطلع عام ٢٠١٨ وعلى مدى ١٥ سنة». واستبعد احتمال «بقاء سعر برميل النفط على مستوى ٥٠ دولاراً على مدى هذه الفترة الطويلة، لأننا ندرك أن السعر سيرتفع لكن لا نعرف متى». وأعلن أن المشاريع التي توقفت هي «الصغيرة المعروفة بالهامشية مثل الاستثمار في زيادة حفر آبار في بعض الحقول المنتجة، بهدف الحفاظ على السيولة، لذا يجب عدم الإنفاق على مشاريع من دون الاستناد إلى رؤيتنا المستقبلية لتطور الأسعار».

وإذا كان يوافق على رأي الدول المنتجة الكبرى مثل السعودية، الذي يفيد بأن تراجع تمويل مشاريع لإنتاج النفط في العالم سيخفّض الإنتاج في الدول حيث الكلفة مرتفعة، أكد أن «هذه طبيعة صناعة المواد الأولية، إذ نمرّ في دورات يشهد بعضها عدم توازن في العرض والطلب، لأن لدى ازدياد الطلب وتراجع العرض ترتفع الأسعار، والجميع يستثمر». وقال: «في ضوء ضخامة صناعة النفط والغاز، فهي تستغرق وقتاً لتصل إلى مستواها، وفي لحظة ما يزيد العرض فتنخفض الأسعار».

وذكّر برويـاك بأن «ما حدث بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٤، أن السعودية أدارت العرض كي يبقى السعر مستقراً ولتوفير نوع من التوازن في ظروف جيوسياسية كانت تتعقّد». لذا كان «يوجد توازن لأن الطلب الصيني كان مرتفعاً، وكان الاقتصاد العالمي يتحسّن وكذلك الطلب على النفط». وأوضح أن سعر النفط «أتاح آنذاك تطوير عدد كبير من المشاريع للإنتاج ولفترة أربع سنوات مع أسعار مرتفعة، ما دفع المنتجين في أميركا الشمالية الذين راهنوا على الغاز الصخري، إلى اعتبار تطوير النفط الصخري مجدياً، ما رفع الإنتاج الأميركي أربعة ملايين برميل يومياً وعلى مدى ثلاث سنوات ليساوي إنتاج العراق». ولفت إلى «إدراك وكالة الطاقة الدولية أنها قللت تقديرها للإنتاج الأميركي، كما بالغت في توقعاتها للطلب على النفط، فسُجل فائض نفطي بـ٨٠٠ ألف برميل في تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠١٤». وعندئذ، «وجّه العالم أنظاره إلى «أوبك»، ودارت محادثات بين السعودية وروسيا للعمل لتحقيق توازن في السوق، علماً أن الجميع كان مدركاً أن سبب الخلل في التوازن هو من النفط الصخري، لذا لم تتجاوب روسيا فيما أرادت السعودية حماية حصتها في السوق العالمية».

وشدّد على أن غالبية الشركات النفطية «لم تعد تقرّ اليوم استثمارات لمشاريع جديدة كبيرة، وربما يكون لذلك تأثير في العرض بعد أربع سنوات، ليبدأ عندئذ انخفاض الإنتاج»، إذ اعتبر أن «من الطبيعي انخفاض الإنتاج في ظلّ غياب الاستثمارات». وأشار إلى أن «أكثر من نصف إنتاج العالم يحتاج عام ٢٠٣٠، إلى استبداله وتطوير ٥٥ مليون برميل يومياً. وفي حال لم تُنفّذ هذه الاستثمارات، سيحصل نقص في العرض». لذا رأى أن الأسعار «سترتفع في وقت ما، لأن العرض لن يكون متوافراً في شكل كاف نتيجة تقليص الاستثمار». وسأل: «هل تكون عندئذ الولايات المتحدة المنتج المزوّد (swing producer)، إذ في حال ارتفع السعر مجدداً إلى ٨٠ دولاراً للبرميل، سيصبح الإنتاج الأميركي مجدياً اقتصادياً، فيما هو ليس كذلك حالياً عند مستوى ٤٥ دولاراً للبرميل». وقال: «هل سيحصل ذلك خلال بضعة أشهر أو سنة ونصف سنة؟ الأمر غير واضح لعدم معرفتنا بمدى سرعة قدرة الصناعة الأميركية وبنيتها التحتية وآلاتها للإنتاج، وليست لديها القدرة التي تملكها السعودية في إنتاج النفط الفوري والمرتفع جداً»، مشيراً إلى أن «كلفة إنتاج البرميل السعودي تقل عن ١٠ دولارات، والمعدل المجدي (break even) لإنتاج برميل النفط الصخري هو ٦٥ دولاراً».

رئيس التنقيب والإنتاج في «توتال» آرنو برويـاك (الحياة)

وعن اهتمام «توتال» بالتنقيب عن الغاز في إيران، أعلن برويـاك أن العالم «يعوم الآن على محيط من النفط والغاز، ما يجعل الأسعار منخفضة»، موضحاً أن «ما سيُنتَج هو النفط أو الغاز الأقل كلفة». وأكد أن «موارد الغاز في حقل بارس الجنوبي في إيران مهمة جداً، لأنها مركزة وتحتوي على مستوى مرتفع من السوائل، فهي مجدية وتتجاور مع مناطق تستورد الغاز». وأشار إلى «وجود دولتين مصدرتين للغاز في الشرق الأوسط هما قطر وإيران، وقلنا مراراً إن لهذا البلد (إيران) موقعاً مهماً ويملك موارد واحتياطات مهمة».

وذكر أن لدى طهران «الرغبة في دعوة الشركات العالمية الى العمل، لأنها أدركت فقدانها تقنيات كثيرة على مدى سنوات العقوبات». وسأل ما إذا «كانت فعلاً تريد عقوداً جاذبة، لأننا نجهل مضمون العقود التي ستعرضها». وخلُص إلى «عدم إمكان فعل شيء في هذا البلد طالما لم تُرفع العقوبات»، لافتاً إلى أن «البعض في الولايات المتحدة يتوقع ذلك مع مطلع العام المقبل، فيما يراهن آخرون على بداية الصيف». لذا لم ينفِ «اهتمام توتال بالعمل هناك في حال كانت العقود جيدة ومربحة».

وعن النشاط في العراق، رأى أن «معظم المشاريع الكبيرة توقف بسبب النقص في التمويل، لذا يجب إعادة النظر في العقود، وهي عملية صعبة لأنها أعطيت بموجب مناقصات». وتوقع أن «يتراجع الإنتاج العراقي البالغ حالياً ٤ ملايين برميل يومياً، في ظل تراجع الاستثمار».

وعن إقليم كردستان، أعلن أن «الاكتشافات لا تسمح بتأكيد رقم الإنتاج المتوقع بأكثر من مليون برميل يومياً، وما هو مؤكد أن الوضع الأمني أفضى إلى تراجع جهود التنقيب»، متحدثاً عن وجود «شركات صغيرة تواجه صعوبات لعدم حصولها على الأموال التي استثمرتها، ولعدم تقاضيها أجوراً على أعمالها». واعتبر أن هذه منطقة «تتطلب صبراً لأنها شهدت استكشافات قليلة، ويجب الانتظار لما يمكن أن تعطيه». ولاحظ أن «نفط كركوك وبسبب هجوم داعش، يخرج من كردستان إلى تركيا في حين كان يمرّ سابقاً في أنبوب داخل العراق».

وعن أثر انخفاض سعر النفط في أعمال «توتال» في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أعلن أن كل الدول المنتجة والشركات النفطية «تأثرت بتراجع سعر النفط، لكن التأثير ليس متساوياً، لأن «الدول التي تملك احتياطاً كبيراً يمكنها الصمود، وقررت السعودية هذه السياسة لإدراك قدرتها على الصمود ورغبتها في حماية حصتها من الإنتاج، لكن دولاً مثل العراق والجزائر وفنزويلا تأثرت سلباً». وعن انعكاس ذلك على روسيا، أوضح أنها «ليست فقط مصدر غاز ونفط بل أيضاً مصدر مواد أولية تراجعت أسعارها، لذا تتأثر روسيا في شكل قوي، على رغم امتلاكها احتياطاً، وهي لن تتمكن من الصمود مثل السعودية».